بسم الله الرحمن الرحيم

نظريـة السياسـة الخارجيـــة

تأليف

جلين بالمر **ت. كليفتون مورجان**

ترجمة

د. عبدالسلام علي نوير

قسم العلوم السياسية، كلية الأنظمة والعلوم السياسية

جامعة الملك سعود، الرياض

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

ح **جامعة الملك سعود، ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)**

هذه الترجمة العربية مصرح بها من مركز الترجمة بالجامعة لكتاب :

A Theory of Foreign Policy
By : Glenn Palmer & T. Clifton Morgan
C 2006, Princeton, Princeton University Press

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بالمر، جلين

نظرية السياسة الخارجية. / جلين بالمر؛ ت. كليفتون مورجان؛

عبدالسلام علي نوير. – الرياض، ١٤٣٢هـ

٢٨٨ ص ؛ ٢١ **X** ٢٨ سم

ردمك : ٦-٨١٩-٥٥-٩٩٦٠- ٩٧٨

١ – السياسة الدولية – نظريات ٢- العلاقات الخارجية أ. مورجان،

ت. كليفتون (مؤلف مشارك) ب. نوير ، عبدالسلام علي (مترجم) ج. العنوان

ديوي ٣٢٧,١٠١١ ١٤٣٢/٤٨٣٣

رقم الإيداع : ٤٨٣٣ / ١٤٣٢

ردمك : ٦-٨١٩-٥٥-٩٩٦٠- ٩٧٨

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة شكلها المجلس العلمي بالجامعة، وبعد اطلاع المجلس على تقارير المحكمين، وافق على نشره في اجتماعه الثاني للعام الدراسي ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ، المعقود بتاريخ ٢٤ / ١٠/ ١٤٣١هـ الموافق ٣/ ١٠/ ٢٠١٠ م.

النشر العلمي والمطابع ١٤٣٢ هـ

مقدمة المترجم

شهد حقل العلاقات الدولية، منذ تأسيسه كتخصص علمي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، العديد من الحوارات التنظيرية والتي كان من شأنها إحداث تغيرات متتابعة في نظرية العلاقات الدولية ذاتها. وقد كان طبيعياً أن تلقي هذه التطورات والتعديلات بظلالها على حقل السياسة الخارجية الذي يمثل أحد أهم مجالات دراسة العلاقات الدولية. ومن ثم فقد شهد حقل السياسة الخارجية الكثير من الجهود والسجالات النظرية التي تشهد بحيويته وقدرته الفائقة على التجدد والتطور. فقد أثرى حوار "المثالية" و"الواقعية" نظرية السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب، وقد مثَّل حوار "الواقعية" و"السلوكية" في الستينيات، وإسهامات توماس كون وفكرته عن النماذج المعرفية Paradigms، والثورة ما بعد السلوكية في السبعينيات، وظهور الاقتصاد السياسي الدولي والماركسية الجديدة، ونظرية الاعتمادية البنيوية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، روافد مهمة للجهود النقدية في إطار نظرية السياسة الخارجية ومن ثم بعث الحيوية فيها.

لقد حاول الباحثون والمنظرون في حقل السياسة الخارجية دوماً الإجابة عن سؤال أساسي ...لماذا تتخذ الدول سلوكاً معيناً؟ أي ما هو الدافع أو المحفز الذي يحرك سلوك الدول؟ وقد كانت النظريات والنماذج التحليلية التي أثرت هذا الحقل بمثابة استجابات متنوعة لهذا السؤال.

وقد كان هذا السؤال نفسه هو نقطة الانطلاق لمؤلفيّ هذا الكتاب. وقد جاءت محاولة الإجابة من خلال التزامهما ثلاثة أشياء في تحليلهما تعتبر غير شائعة في مناهج دراسة العلاقات الدولية ؛ فقد نظرا إلى أفعال الدول باعتبارها مكونات لملفات Portfolios، تتألف من جميع سلوكيات سياساتها الخارجية، وقاما بتبني منظورٍ عام للسياسة الخارجية تم تصميمه ليطبَّق على كل الدول في كل الأوقات، وافترضا، بعكس الكثير من التنظير حول العلاقات الدولية، أن الدول تتبع هدفين عامين في سياساتها الخارجية.

لقد كان المؤلفان مدفوعين مبدئياً باعتقاد مؤداه أن الطرق التقليدية لتقييم السياسة الخارجية قد تم إثبات خطئها من حيث الجوهر. ويتمثل القصور الأكثر أهميةً في أن المحللين يعالجون السياسة الخارجية كما لو أنها موجهة فقط لإنجاز هدف واحد، أو موجهة لإنتاج سلعة واحدة على حد تعبيرهما، وهو الحفاظ على أمن الدولة. ولما كان

هناك عددٌ لا نهائي تقريباً من المصالح التي يمكن للدولة أن تتَّبعها من خلال سياساتها الخارجية. فقد اعتقداً أن الافتراض بأن الدول لديها هدف واحد وحسب يُعد افتراضاً غير منتج لأنه يحول دون رؤية التوازنات التي يواجهها صانعو القرار، كما أن الافتراض بأن الدول لديها أهداف عديدة هو افتراضٌ غير منتج أيضاً لأنه يعوق القدرة على التعميم. ومن ثم فقد اتخذا الخطوة الأكثر بساطة وفاعلية مفترضين أن الدول تسعى خلف هدفين، أو تسعى لإنتاج "سلعتين" - بتعبيرات علم الاقتصاد التي يستخدمها المؤلفان - من خلال سياساتها الخارجية. وقد أسمياهما التغير Change، الذي يؤسس الجهود لتغيير الوضع القائم، والحفاظ Maintenance، حيث تتآلف الجهود لمنع التغيير في الوضع القائم.

ويمكن القول أن تلك النظرية التي تنطلق من هذا الافتراض، والتي أسمياها نظرية "السلعتين" Two – Good Theory، توفر أساساً قوياً يمكن الاستناد إليه لتفسير قراراتٍ محددة، و يمكنها أن تؤسس لفهمٍ عام للأنماط الشائعة في سياسات دولٍ معينة عبر الزمن. والأهم، أن هذه النظرية تقود إلى عددٍ هائلٍ من الفروضِ المثيرة القابلةِ للاختبار، والتي تحظى بقدر كبير من الدعم التجريبي Empirical. ومن ثم، قدم المؤلفان صياغةً وصفية ورياضية لنظرية عامة مثمرة ومفيدة في حقل السياسة الخارجية، بمقدورها أن تخدم باعتبارها الأساس لقدرٍ كبيرٍ من البحثِ الإضافي، كما يمكنها أن توفر المعلومات عن الجدالات بشأن السياسة الخارجية، الأمر الذي يجعلها أعظم قيمةً من النظريات البديلة في هذا الصدد.

يعكس هذا الكتاب في مجمله، مضموناً وتحليلاً، ورؤيةً شاملة، وخبرةً بحثيةً عميقة، وقدرةً على التحليل الموضوعي الأصيل والرصين للمؤلفين. فقد اعتمدا على منظومة متكاملة (موضوعاً ومنهجية) تجعل من كتابهما إضافةً لها قيمتها ووزنها، تتميز بتفردها في مجال دراسات السياسة الخارجية عامةً، والسياسةِ الخارجيةِ الأمريكية بوجهٍ خاص: فالكتاب قد استمد مادته العلمية من مجموعة متكاملة من الأدبيات المتخصصة والمتميزة، وقواعد البيانات الحديثة والموثقة في المجالات ذات الصلة بموضوعه مثل دراسات الصراع وتحليل الأزمات والتسلح ونظم الأمن والمعاهدات الدولية وغيرها، والتي أسهمت في إبراز الرؤية الشاملة والتحليل الرصين للمؤلفين، كما أظهرت أيضاً درجة تميز وقدرة المؤلفين على التناول الدقيق والشامل للسياسة الخارجية الأمريكية من وجهة نظر "نظرية السلعتين" التي تتمحور حولها الإضافة الجوهرية لهذا الكتاب، والتي تتميز بطابعها الرياضي، وخضوع كثير من فروضها لاختبارات إحصائية.

ومن هذا المنطلق، وفي النهاية، يمكننا القول أن المؤلفين قد نجحا في إرساء القواعد التي تتيح بناء نظرية عامة للسياسة الخارجية تحاول أن تتميز في مضمونها عن كافة النظريات العلمية التي سبقتها في هذا المضمار. ومن ثم تتجلى القيمة العلمية لهذا الكتاب الذي يقدم إسهاماً نظرياً جديداً في مجال تحليل السياسة الخارجية لا تنقصه الدقة ولا العمق.

ولما كانت المؤلفات العربية المنشورة حول نظريات السياسة الخارجية كحقلٍ مهم من حقولِ العلاقاتِ الدولية، تتسم بالندرةِ الشديدةِ نسبياً، تتجلى أهمية تقديم ترجمة عربية لهذا الكتاب تحاول أن تسد بعض الفراغ في المكتبة العربية حول هذا الموضوع بالذات.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتوجه بخالص الشكر لجامعة الملك سعود لما توفره من مناخٍ علمي وفكري يساعد على البحث العلمي الرصين، ولما تتيحه من إمكانات هائلة للتواصل مع الثقافات العالمية. ومن ثم نتوجه بعظيم الشكر لمركز الترجمة بجامعة الملك سعود على دعمه لهذا العمل والكثير من الأعمال العلمية القيِّمة التي تمد المجتمع العلمي العربي بزادٍ زاخر من المراجع، والبحوث، والكتب الدراسية، رفيعة القدر وعظيمة القيمة.

كما أعبر عن خالص الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور منير محمود بدوي الذي تحمل في صبر جميل قراءة الترجمة في صورتها الأولية، وكان لملاحظاته ومناقشاته عظيم الأثر في إثراء العمل وتجويده. وأسجل كذلك تقديري لإسهام الدكتور عبد المعبود محمد عبد الرحمن في مراجعة الفصل الخامس الذي يتناول الصياغة الرياضية للنظرية المطروحة في الكتاب وقد كان لملاحظاته وتصويباته عظيم الأثر في تدقيق المصطلحات والمعادلات الواردة في هذا العمل. كما أعبر عن امتناني لجهد الدكتور عبد الله العتيبي في مراجعة الترجمة وتدقيقها، ومن ثم تلافي العديد من مواطن الضعف بها. وأخيراً، فإن الشكر موصولٌ لكل من ساهم في قراءة مخطوطة الترجمة وتقديم الملاحظات عليها مما كان له عظيم الفائدة في خروج الكتاب في هذه الصورة.

المترجـم

تمهيد

Preface

نظرية السياسة الخارجية

كَما يَحدُثُ عادةً في البحثِ، بَدأَ هذا المشروع لاستقصاء ظاهرةٍ واحدةٍ وانتهى كاستقصاءٍ لشيءٍ مختلف إلى حدٍ ما: لقد ترُكّز اهتمامنا دوماً على المعاني التي يتضمنها اعتبار السياسة الخارجية موجهةً نحو إنْجاز هدفين، لَكنَّنا حاولنَا أن نستِكْشف كَيف يتأتى لهذا الأمر أن يُؤثّر على فَهْمنا لدورِ السياسات الداخليةِ في صنع السياسة الخارجية. وعلى الفور أدركنا أن فهم الكيفية التي تُؤثّرُ بها السياسات الداخلية على السياسة الخارجية يقتضى أن يكون لدينا أولاً قاعدةٌ ننطلق منها، نموذجٌ لنمطٍ مثالي لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية بدون ذلك الشد والجذب الناجمين عن الفاعلين المحليينِ. يمثِّل هذا الكتابِ محاولاتنا لتَطوير مثل هذا النموذج.

لقد كنا مدفوعين مبدئياً باعتقاد مؤداه أن الطرق التقليدية لتقييم السياسة الخارجية قد تم إثبات خطأها من حيث الجوهر. ويتمثل القصور الأكثر أهميةً في أن المحللين يعاملون السياسة الخارجية كما لو أنها موجهة فقط لإنجاز هدف واحد، وهو الحفاظ على أمن الدولة. لقد لاحظ العديد منهم أن "الأمن" مفهوم غامض وأن أي شيء يمكن أن يقال تقريباً لجعله أكثر تحديداً. وشكوانا ليست في كون مفهوم "لأمن" مفهوماً بالغ التجريد؛ ولكن بالأحرى لأننا لا يمكننا فهم قرارات السياسة الخارجية إذا ما افترضنا أنها موجهة لإنتاج سلعة واحدة فحسب. ومن ثم، فإن القبول بأن قرارات السياسة الخارجيةِ تنطوي غالباً على مبادلات يُعد أمراً جوهرياً لفَهْم تلك القرارات؛ الأمر الذي يقتضي أن نَعترفُ بأنّ السياسة الخارجية تستَهدفُ إنْجاز أهدافٍ متعدّدة.

يوجد عدد لا نهائي تقريباً من المصالح التي يمكن للدولة أن تسعى لتعقبها من خلال سياساتها الخارجية. ولم يكن ليساعدنا على الفهم أن نعددها جميعاً، حتى وإن كان ذلك ممكناً. فلكي نفهم الأشياء فإن التجريد يكون أمراً ضرورياً. ولأننا نعتقد أن الافتراض بأن الدول لديها هدف واحد وحسب يُعد افتراضاً غير مفيد لأنه يعوقنا عن رؤية التوازنات التي يواجهها صانعو القرار، كما أن الافتراض بأن الدول لديها أهداف عديدة هو افتراضٌ غير مفيد أيضاً لأنه يعوق قدرتنا على التعميم، فقد اتخذنا الخطوة الأكثر بساطة وفاعلية بافتراض أن الدول تسعى لتحقيق هدفين

"سلعتين" من خلال سياساتها الخارجية. وقد أسميناهما التغيير Change، الذي يتضمن الجهود الهادفة لتغيير الوضع القائم، والحفاظ Maintenance، الذي يتضمن الجهود الهادفة لمنع التغيير في الوضع القائم. ولا شك أن هذا تجريدٌ صريح، ولكنه يتيح لنا أن نأخذ في الاعتبار التوازنات، كما أنه يعد النموذج الأبسط الذي يمكنه فعل ذلك.

ونعتقد أن النظرية المبنية على هذا الافتراض أعظم قيمةً من النظريات الأخرى البديلة. فهذه النظرية توفر لنا أساساً قوياً نستند إليه لتفسير قرارات محددة، ويمكنها أن تعمل كأساس نبني عليه فهماً عاماً للأنماط والتكرارات في سياسات دول معينة عبر الزمن. والأهم، أن هذه النظرية تقود إلى عدد هائل من الفروض القابلة للاختبار. وعديدٌ منها مثيرٌ للدهشة، وبعضها فريدٌ وخاص بهذه النظرية ذاتها، كما تحظى تلك الفروض بقدر كبير من الدعم التجريبي Empirical. لقد وجهنا جهودنا في هذا الكتاب لإقناع قرائنا بهذه النقاط.

ويمكننا القول أن نظريتنا ذات طابع رياضي، والفرضيات قد تمت صياغتها بشكل رياضي. كما أننا نخضع العديد من الفروض لاختبارات إحصائية . لقد حاولنا أن نجعل هذا الكتاب متاحاً لقطاع واسع من القراء، ومن ثم، فإن الشطر الأول مقدم بأسلوب بسيط. أما الصياغة الرياضية للنظرية فيتم عرضها في الفصل الخامس، ولكننا نقدم صياغة مبدئية في الفصل الثاني. وتم تكريس الفصلين الثالث والرابع لنوضح أنه بمقدور النظرية أن توفر أساساً مفاهيمياً مفيداً يتيح وصف وفهم أحداث السياسة الخارجية الفعلية. ونقدم وصفاً للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وتفسيراً لقرارات نيوزيلندا التي أنهت بشكل حاسم اتفاقية الدفاع بين أستراليا، ونيوزيلندا والولايات المتحدة (ANZUS)، كما نقدم تفسيراً للقرارات البلشفية التي قادت إلى معاهدة برست ليتوفسك Brest-Litovsk، ونقدم تفسيراً للتغيرات التي طرأت في نمط السياسة الخارجية الصينية. ونعرض في الفصلين السادس والسابع عدداً من نتائج الاختبارات الإحصائية لفروض النظرية. ونأمل أن يقدم هذا حجةً مقنعةً تبرهن بشكل استثنائي على جدوى وثراء نظريتنا.

وفي النهاية نأمل أن نكون قد أنجزنا أشياءً عديدة. فأولاً، نأمل أن نكون قد طورنا نظرية عامة مثمرة ومفيدة للسياسة الخارجية المقارنة. لقد فكرنا بشكل جاد في أن يكون عنوان هذا الكتاب "نظرية السياسة الخارجية المقارنة"، ولكن ثمة إحساساً قوياً بأن مبيعاتنا سوف تتضرر لأن معظم دارسي العلاقات الدولية ينظرون إلى هذا الحقل العلمي باعتباره حقلاً ميتاً، وينبغي ألا يكون الأمر كذلك. حيث يمكن للمرء تعلم الكثير من خلال البحث عن أنماط عامة للسياسات الخارجية لأنواع مختلفة من الدول، ومن أجل البحث عن العوامل التي تحدد سبب تصرف الدول على نحوٍ مختلف. لقد انصرف قصدنا إلى أن يتم تطبيق نظريتنا على نطاق عالمي. فهي لا تأخذ في الحسبان سلوك دولة فحسب، ولا تطبق فقط على فترة تاريخية محدودة، ولا تفسر نمطاً واحداً فقط من السلوك. بل إنها تتيح لنا أن نرى القواسم المشتركة عبر كل هذه الأبعاد، وتزودنا بتفسير لتباينات السلوك. ونحن نعتقد بأن نظريتنا توفر إطاراً نستطيع من خلاله أن نفهم القرارات المحددة والنماذج العامة للسلوك المتبناة من قبل كل الدول في كل الأوقات.

كما نأمل أن نكون قد قدمنا نظرية بمقدورها أن تخدم كأساس لقدر كبير من البحث الإضافي. نحن نقدم النتائج لعدد كبير من التحليلات الإحصائية في هذا المجلد ولكنها تختبر فقط عدداً قليلاً من الفرضيات المشتقة من النظرية في سياقات تجريبية محدودة. وفيما يتعلق بالفرضيات التي تنبثق منها، فإن النظرية تبدو ثريةً بشكل مذهل، ولاسيما فيما يتعلق بظاهرة إمكانية إحلال السياسة الخارجية. كما أن اختبار فروضٍ أخرى يمكن أن يخدمنا بشكلٍ يزيد من اقتناعنا بأن هذه طريقة مفيدة للنظر إلى العالم، أو أن يقنعنا بأننا في المسار الخاطئ. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نعتبر العمل في تطوير هذه النظرية قد اكتمل. خصوصاً وأن النظرية بوضعها الحالي لا تسمح لنا أن نأخذ بعين الاعتبار تأثيرات التفاعل الإستراتيجي (وذلك من قبيل أن نعتبر أن صانعي القرار يستطيعون أن يتنبئوا بالكيفية التي سوف تؤثر بها أفعالهم على أفعال الآخرين، ومن ثم يجب أن يأخذوا في الحسبان هذه التنبؤات في قراراتهم)، كما أنها لا تتيح لنا أن نأخذ بعين الاعتبار تأثيرات السياسات الداخلية على بدائل السياسة الخارجية. وقد كان لهذه الاعتبارات بالتأكيد أن تزيد من تعقيد الأمور، ولكننا نعتقد بأنه يمكن معالجة ذلك عن طريق تقديم صياغة عامة للنظرية، وليس تغييرها بالكامل.

وعلاوة على ذلك، فإننا نأمل أن نكون قد طورنا نظرية تستطيع أن تساهم في الحوارات بشأن السياسة الخارجية. وإلى حدٍ كبير، فإننا نعتقد بأن ما ينبغي علينا أن نقدمه في هذا المضمار يأتي من تصور مفاهيمي أعلى بشأن ما ينبغي على السياسة الخارجية أن تنجزه. وأن القبول بأن بعض السياسة الخارجية موجه إلى تغيير العالم، لا يُعد أمراً "سيئاً" بالضرورة، بل إنه بمقدوره أن يطور المناقشات حول السياسة. وأن الاعتقاد بأن السياسة الخارجية يجب فقط أن توفر "الأمن"، وأن "الأمن" يعني حماية ما نمتلك بالفعل، يفضي إلى مقولات خاطئة ولا طائل من ورائها. وأثناء كتابة هذا الكتاب، كانت الولايات المتحدة مشتبكةً في حرب لإزاحة نظام حسين في العراق. لقد دفعت الإدارة بأنه قد تم خوض هذه الحرب من أجل حماية الأمريكيين ولتعزيز أمنهم. وهذه الدوافع تبدو بوضوحٍ غير عقلانية. فمن منظور نظريتنا، فإن هذه الحرب تم خوضها لتغيير الأوضاع القائمة بشكلٍ يجعلها أكثر تلاؤماً مع أهواء الولايات المتحدة. فلو أن الإدارة كانت قادرة (نتيجةً للقبول بإطار نظري للسياسة الخارجية يسبغ الشرعية على الأفعال الرامية للتغيير) على أن تقر بذلك، لكان من الممكن أن يكون الجدل حول السياسة الخارجية مثمراً، وأن يصير أكثر جدوى، إلى حدٍ بعيد. لقد كان بمقدورنا أن نجادل بشكل معقول حول ما إذا كان إسقاط النظام العراقي في الحقيقة هو تغيير كان ينبغي تفضيله، وحول ما إذا كانت الموارد التي استخدمت لتحقيق ذلك التغيير كان من الأفضل لو تم إنفاقها في أي مكان آخر.

ولنأخذ في الاعتبار مثالاً أكثر تحديداً، ففي خطاب ولايته الثاني لخص الرئيس جورج بوش George Bush توجه السياسة الأمريكية الخارجية في فترة حكمه الثانية:

"إنها سياسة الولايات المتحدة التي تنشد وتدعم تنامي الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل أمة وفي كل ثقافة، والتي ترمي إلى الهدف النهائي المتمثل في إنهاء الاستبداد في عالمنا ...تكمن

صعوبة المهمة في أنه ليس ثمة عذر لتجنبها. فالتأثير الأمريكي ليس بلا حدود ولكن لحسن الحظ فإنه بالنسبة للمقهورين يبقى موضعاً للتقدير، وسوف نستخدم هذا بثقة في قضية الحرية".

تناشد هذه العبارة الولايات المتحدة لأن تقوم بتغيير هائل في العالم ألا وهو القضاء على الاستبداد. وكخطاب يعبر عن تفضيلات سياسية، فإنه يخدم كقاعدة لنقاش وتحليل مفيدين. ويمكن أن يتم تركيز الجدال حول هذه السياسة بشكل مثمر على ثلاثة محاور:

أولاً: هل إنهاء الدكتاتورية هو الغاية التي تصبو إليها الولايات المتحدة؟ و هل هذا أمرٌ يرغبه الأمريكيون؟

ثانياً: الموارد التي ينبغي طلبها إذا توجب على الولايات المتحدة أن تكافح لتصل إلى هذا الهدف. فهل هذه الموارد الضرورية لتحقيق هذا الهدف متاحة؟ فإذا كان هناك حد للموارد المتاحة، أو حد للموارد التي نريد تخصيصها للوصول إلى هذه الغاية، فما إمكانية تحقيق هذا الهدف ضمن هذه الحدود؟

ثالثاً: ما تكلفة الفرصة البديلة المصاحبة لتعقُّب هذا الهدف؟، وبعبارة أخرى، هل من الممكن أن يكون استخدام الموارد المطلوبة لإنجاز هذا الهدف أكثر كفاءة إذا تم توجيهها لتحقيق بعض غايات أخرى مرغوبة؟ وإذا كنا سنسعى لإنهاء الاستبداد، فما هي التغييرات الأخرى المرغوبة التي سوف يكون لزاماً علينا التخلي عنها؟

لم يتطرق خطاب الرئيس بوش لهذه النقاط. وبدلاً من ذلك، فإن السبب الذي تم طرحه ليبرر وجوب سعي أمريكا لتحقيق هذا الهدف، طبقاً لخطاب الرئيس، قد تمثل في تعزيز أمن الولايات المتحدة:

"فطالما أن جميع مناطق العالم التي تغلي بفعل مشاعر الغضب والاستبداد تميل إلى تبني الإيديولوجيات التي تغذي الحقد وتلتمس العذر للمجرم، فإن العنف سيتجمع ويتضاعف مشكلاً قوةً مدمرة، ومتخطياً أكثر الحدود تحصيناً ومؤدياً إلى تزايد التهديدات المهلكة ... . ومن ثم، فإن بقاء الحرية في أرضنا على قيد الحياة سوف يعتمد بشكل طردي على نجاح الحرية في أراضٍ أخرى".

ويبدو أنه أمر مألوف بالنسبة للقادة السياسيين أن يبرروا مقترحات السياسة الخارجية بوصفها تعزيزاً للأمن، الأمر الذي يتوافق مع الإطار النظري الذي يحظى بالقبول، ومؤداه أن السياسة الخارجية تدور حول الأمن فحسب. فعلى سبيل المثال، فإن أولئك الذين أيدوا توسع الوجود الأمريكي في فيتنام، وأولئك الذين أيدوا انسحابها السريع منها، قد دافعوا عن توصياتهم باعتبارها تعزيزاً للأمن الأمريكي. كما أن تأييد ومعارضة اتفاقيات الحد من التسلح مع الاتحاد السوفيتي تم تبريرها على نحو مشابه انطلاقاً من تأثيرها الإيجابي على أمن الولايات المتحدة. بيد أنه يمكن للمرء أن يجادل بأن هدف بوش المتعلق بالقضاء على الاستبداد في مختلف أنحاء العالم قد يحد من أمن الولايات المتحدة على نحو يفوق تعزيزه لأمنها، وذلك على سبيل المثال، ومن خلال استبدال هذه الأنظمة الاستبدادية (والتي كانت هدفاً لمعارضة مجموعات تهدد قدرتها على الحكم) بنظم ضعيفة وغير مستقرة ستكون عاجزةً

بالضرورة عن السيطرة على المجموعات الإرهابية المتمركزة داخل حدودها. على أنه ليس موضوعنا هنا أن نقترح رأياً فيما إذا كان القضاء على الاستبداد قد يعزز أو يضعف أمن الولايات المتحدة. بالأحرى، نحن نريد أن نلفت الانتباه إلى أن تركيز الجدال بشأن السياسة الخارجية على الأسئلة الأكثر تحديداً التي أوجزناها، سيكون أكثر جدوى بدرجة كبيرة مقارنةً بالتركيز على التساؤل فيما إذا كانت الأفعال المقترحة تعزز أمن الولايات المتحدة.

وعلى نحو ما تقترح هذه النظرية، يوجد تطبيق مهم للقبول بأن المبادلات يجب أن تتم بشأن سلع وموارد ذات قيمة. فالإدراك بأن السياسة الخارجية يجب أن تحقق أكثر من مجرد تعزيز "الأمن"، يتطلب منا أن نأخذ بعين الاعتبار تكاليف الفرص الأخرى البديلة المواكبة لأفعال السياسة الخارجية. ويتطلب هذا تغييراً في طريقة تقييمنا لهذه السياسة. ومن ثم، وعلى نحو مثالي، فإننا نركز أحكامنا على أفعال محددة؛ فعلى سبيل المثال، فقد "فشلت" العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا في أن تحدث تغييراً في سلوك كوبا. وطبقاً لنظريتنا يجب أن نستمر في إصدار مثل هذه الأحكام بيد أن هذا لا يعد كافياً. إذ يجب أيضاً أن نقيم السياسة الخارجية كملف Portfolio، أي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت السلسلة الكاملة من السياسات المتبناة توفر لنا المزيج الأمثل من الاختيارات التي سيتم إنتاجها. وقد يؤدي هذا بنا إلى أن نكون أكثر تقبلاً لبعض السياسات السيئة ظاهرياً (إذا كانت جزءاً من إستراتيجية شاملة تنتج مزيجاً جيداً من مخرجات السياسة الخارجية)، أو أن نكون ناقدين أكثر لبعض السياسات الجيدة ظاهرياً (حتى إذا كان كل فعل "يؤدي غرضه" في إكمال الأهداف المصرح بها، فالنتيجة الكلية يمكن أن تكون أسوأ مما يمكن أن تتيحه الموارد المتوفرة).

ويبقى مدى ما أنجزنا من أهداف رهيناً بالحكم الذي يجب على قرائنا أن يصدروه. وكبنية أي بحث، فإننا ننظر إلى هذا العمل كعمل له طبيعة تقدمية، ونأمل مخلصين في أن يجد الآخرون، أن ما نقدمه يستحق النقد. كما نعتقد أننا قد أنجزنا شيئاً ما، ونتطلع إلى رؤيته وقد تحسن. وبصراحة، فإنه ما كان لنا أن نصل إلى هذه النقطة دون مساعد العديدين الذين قدموا بإيثارٍ شديد الدعم والنصيحة والنقد. ندين بالامتنان لكل أولئك الذين يستحقون الشكر، و كما هو مألوف، فإننا نُحِلُّهم من تبعةِ أي مسؤوليةٍ عن أخطاءٍ ما زالت باقية.

أولاً: لقد تلقينا دعماً مالياً أساسياً من عددٍ من المصادر. فقد تم تمويل الجزء الأكبر من بحثنا من قِبل مؤسسة العلوم الوطنية National Science Foundation من خلال المنحتين SPR9511289 و SPR9507909. وتم تمويل بعض العمل الذي يظهر في الفصل الرابع من خلال معهد بيكر للسياسة العامة Baker Institute of Public Policy في جامعة رايس Rice University. بيد أن الكثير من ذلك الفصل قد كُتِبَ في المعهد الدولي لأبحاث السلام The International Peace Research Institute (PRIO)، في أوسلو، ونشكر سكوت جيتس Scott Gates ونيلز بيتر جليدتش Nils Petter Gleditsch اللذين جعلا زيارة جلين بالمر Glenn Palmer لهذا المعهد مثمرة. كما قدمت مدرسة العلوم الاجتماعية The School of Social Sciences، وقسم العلوم السياسية في جامعة رايس تمويلاً لاستضافة مؤتمر عن النسخة الأولية من هذا الكتاب. ونتوجه بالشكر إلى بوب ستين Bob Stein وريك ويلسون Rick Wilson حيث جعلا هذا الأمر ممكناً. وقد كانت

أقسامنا فى جامعة بنجهامتون Binghamton University، وفي جامعة تكساس إيه أند إم Texas A&M، وفي جامعة بن ستيت Penn State University، وجامعة رايس، كريمةً وداعمةً لعملنا، و خصوصاً في توفير غرفة مكتب لكل واحد منا حينما يزور الآخر.

ثانياً: أن العديد من الطلاب الحاليين والسابقين قد ساعدونا وأمدونا بالعديد من الاقتراحات المفيدة في كثير من أجزاء البحث. كما أننا مدينون أيضاً بشكل خاص لأركانا بنداري Archana Bhandari، وشين بولكس Sean Bolks، وسكاي ديفيد Sky David، ودينيس فوستر Dennis Foster، وفاتن غصن Faten Ghosn، وزيي جي Xi Ji، وهيذر بيس مارشال Heather Pace Marshall، وميكائيلا ماتيس Michaela Mattes، وآنّ مايرز Anne Miers، وداون ميلر Dawn Miller، وبيتر بارتل Peter Partell، ومات روبرت Matt Rupert، ولوك شي Luke Shi، وسكوت وولاندر Scott Wohlander. فقد ساهموا جميعاً بشكل ملموس في تطوير أطروحاتنا. وقد صار هذا الكتاب أفضل نتيجةً لمجهوداتهم .

ثالثاً: على مدى سنوات، تلقينا دعماً، وتعليقات، وانتقادات، ونصائحَ، مفيدةً من زملاء كثيرين، حيث استفدنا منها لإكمال هذا الكتاب. وقد قدم العديد منهم اقتراحاتٍ عامة ومنحونا التشجيع طوال المسيرة، كما قدم العديد منهم انتقاداتٍ محددة. لقد كانوا جميعاً متعاونين للغاية وقد ساعدونا على أن نركز في تفكيرنا. ولهذا يستحق كل من ستوارت بريمر Stuart Bremer، وبروس بوينو دي مسكيتا Bruce Bueno de Mesquita، وباول هنزل Paul Hensel، ووالتر ايزارد Walter Isard، وجاسك كوجلر Jacek Kugler، ودوج ليمك Doug Lemke، وزيف ماوز Zeev Maoz، وسارا ميتشل Sara Mitchell، وويل مور Will Moore، وجيم مورو Jim Morrow، وراندي سيفيرسون Randy Siverson، ودال سميث Dale Smith، وهارفي ستار Harvey Starr، وجون فاسكيز John Vasquez، شكراً خاصاً في هذا المضمار.

أخيراً. يوجد عدد من الناس الذين أثروا تأثيراً جوهرياً على عملنا بتقديم اقتراحاتٍ سديدة بعد أن تحملوا قراءة كل، أو على الأقل أجزاء كبيرة، من نسخ الكتاب المختلفة. فقد قادنا كل من ميكائيل برنارد Michael Bernhard، وبوب هاركافي Bob Harkavy، ومارك جونز Mark Jones، وستيف كويكنبوش Steve Quackenbush، وجيف ريتر Jeff Ritter، وباول سينيز Paul Senese، إلى أن نجري تغييرات محددة تجعلنا ممتنين لهم. ولا تستطيع الكلمات أن تعبر عن امتناننا لأشلي ليدز Ashley Leeds، وتامار لندن Tamar London، ومايك ماكجينيس Mike McGinnis، وبيل ريد Bill Reed، وداني ريتر Dani Reiter، وريك ستول Ric Stoll، وريك ويلسون Rick Wilson، فالجهود التي قاموا بها لمساعدتنا في كل جوانب هذا الكتاب مثيرةٌ للإعجاب. ومن ثم فإننا نعتبر أنفسنا مباركين لأن لدينا مثل هؤلاء الأصدقاء والزملاء.

وبطبيعةِ الحال، ينتابنا شعور ملّح بأننا قد نسينا أن نعترف بإسهامات البعض. فإذا كان الأمر كذلك، فإننا

نعتذر، فإن هذا مرجعه ضعف الذاكرة وليس نكران الجميل.

نحب أيضاً أن نشكر أسرتينا لحبهما ودعمهما. فقد كانت زوجتانا، تامار Tamar وكاي Kay، داعمتين ومساعدتين لنا، كما كانتا متفهمتين، ولعل الأكثر أهمية أنهما كانتا متسامحتين. أما أولادنا، إيناف و إيثان Einav and Ethan، وتوم و إيميلي Tom and Emily، فقد جلبوا لنا سعادة كبيرة و إلهاماً، لقد خصصنا هذا الكتاب لهم وعلى الأقل، نأمل بأن عملنا سيجعل – بطريقةٍ ما - عالمهم مكاناً أفضل للعيش.

وأخيراً: نود أن نعترف بالإعجاب الكبير لعمل جيم هينسون Jim Henson الذي ساهمت مواهبه الخلاقة بشكل أكيد في تطوير البشرية.

المحتويات

الصفحة

مقدمة المترجم ..... هـ
تمهيد: نظرية السياسة الخارجية ..... ط
قائمة الأشكال ..... ق
قائمة الجداول ..... ش
قائمة المختصرات ..... ث
الفصل الأول: مقدمة ١
الفصل الثاني: عرض نظرية السلعتين ١٧
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية من منظور السلعتين ٥١
الفصل الرابع: ثلاثة تطبيقات لنظرية السلعتين ٨٣
الفصل الخامس: الصياغة الرياضية لنظرية السلعتين ١١٥
الفصل السادس: اختبارات نظرية السلعتين: الصراع، والمعونات الأجنبية، والإنفاق العسكري ١٣٥
الفصل السابع: القابلية للإحلال والتحالفات ١٦٥
الفصل الثامن: الخاتمة: ماذا تعلمنا؟ ٢٠٧
الملحق ٢١٩
المراجع ٢٣١
ثبت المصطلحات ٢٥٣
أولاً: عربي – إنجليزي ٢٥٣
ثانياً: إنجليزي – عربي ٢٦٤
كشاف الموضوعات ٢٧٥

قائمة الأشكال

الصفحة

الشكل رقم (٢,١). أبعاد القضية في السياسة الخارجية ٢٣
الشكل رقم (٢,٢). الحفاظ والتغيير: هدفا السياسة الخارجية ٣٦
الشكل رقم (٣,١). ملف السياسة الخارجية الأمريكية: ١٩٣٨م، ١٩٤٧م، ١٩٦١م، ١٩٨٢م ٥٨
الشكل رقم (٤,١أ). خطوط السواء المتماثلة للقادة البلاشفة..... ٩٢
الشكل رقم (٤,١ب). تقديرات منحنى حد إمكانيات الإنتاج ٩٣
الشكل رقم (٥,١). نموذج السلعتين الأساسي ١١٧
الشكل رقم (٥,٢). القدرات وإنتاج السياسة الخارجية ١١٨
الشكل رقم (٥,٣أ). التفضيلات وإنتاج السياسة الخارجية ١٢٢
الشكل رقم (٥,٣ب). القدرات، والتفضيلات، والسياسة الخارجية ١٢٣
الشكل رقم (٧,١). التحالفات وإحلال السياسة الخارجية ١٧٢
الشكل رقم (٧,٢). الموارد والتحالفات والمعونة الخارجية ١٧٩

قائمة الجداول

الصفحة

الجدول رقم (٣,١). نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشترك GDPS في الدول السبع الكبرى ١٩٨٥-٢٠٠٣م ٧٣

الجدول رقم (٤,١). تأثير العوامل الاقتصادية على احتمال المبادرة بإثارة الصراعات العسكرية،
الصين، في الفترة ١٩٥٠-١٩٩٢م ١٠٢

الجدول رقم (٤,٢). خمسة مواقف افتراضية لنمو الاقتصاد الصيني وأثره على احتمال المبادرة بإثارة الصراع ...١٠٣

الجدول رقم (٤,٣). تأثيرات التورط في نزاعٍ على التغييرات في المعونة الخارجية ١٠٨

الجدول رقم (٦,١). المبادرة بإثارة نزاع والرد ١٤١

الجدول رقم (٦,٢). التغير في القوة والمبادرة بإثارة نزاع ١٤٣

الجدول رقم (٦,٣). القدرات النسبية ومنح المعونات الخارجية ١٤٨

الجدول رقم (٦,٤). القدرة النسبية ومرونة الدخل الخاصة بالإنفاق على الدفاع ١٥١

الجدول رقم (٦,٥). المعونة الخارجية والقابلية للإحلال في إطار دول المنظمة الأوروبية للتعاون
والتنمية الاقتصادية OECD ١٩٦٦-١٩٩٢م ١٥٦

الجدول رقم (٦,٦). المعونة الخارجية والقابلية للإحلال: الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى
في الفترة ١٩٦٦-١٩٩٢م ١٥٧

الجدول رقم (٧,١). التحالفات والمعونات الخارجية ١٩٦٦-١٩٩٢م ١٧٨

الجدول رقم (٧,٢). التحالفات الجديدة، والمبادلات، والسعي للتغيير ١٨٢

الجدول رقم (٧,٣). تحالفات جديدة، ومبادلات، وسعي للحفاظ على وضع قائم ١٨٣

الجدول رقم (٧,٤). الآثار المتوقعة للإضافات إلى ملف تحالف الدولة ١٨٧

الجدول رقم (٧,٥). الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ١٩٥

الجدول رقم (١,م). التحالف ومنح المعونات الخارجية ٢١٩

الجدول رقم (٢,م). التحالفات والتغيير:١ .....٢٢٦
الجدول رقم (٣,م). التحالفات والتغيير:٢ .....٢٢٧
الجدول رقم (٤,م). التحالفات والحفاظ على الوضع القائم ٢٢٧

قائمة المختصرات

الاتحاد الأوروبي	EU
اتحاد دول جنوب شرق آسيا	ASEAN
الأمم المتحدة	UN
برنامج المعونة المتبادلة	MDAP
البنك الدولي	WB
منظمة معاهدة شمال الأطلنطي (حلف)	NATO
صندوق النقد الدولي	IMF
متلازمات الحرب	COW
قاعدة بيانات النزاعات العسكرية الدولية	MID
مجلس الأمن القومي	NSC
المعونات الإنمائية الرسمية	ODA

المعونة الرسمية	OA
المقياس المركب للقدرات القومية	CINC
منظمة التجارة العالمية	WTO
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
منظمة الدول الأمريكية	OAS
منظمة المعاهدة المركزية (حلف بغداد)	CENTO
منظمة دول جنوب شرق آسيا	SEATO
الأمريكية وكالة المخابرات المركزية	CIA
وكالة المعلومات الأمريكية	USIA
إذاعة صوت أمريكا	VOA